بحث فى الانقلاب العسكرى الأول

فى سوريا

بقلم : عبد الرازق عبد القادر

الحالة فى سوريا قبل الانقلاب :

لم يكن أحد من الرجال العاملين فى الأوطان العربية يتوقع أن يرى انقلابا تحدثه قوة عسكرية فى حكومة سوريا ، ولا كان رجال سوريا أنفسهم يتوقعون ذلك قبل ظهور بوادر الحركة لأن نظام الحكم النيابى فيها إذا قورن بمثله فى غيرها من بلاد الشرق العربى التى تتبع هذا النظام عد أنه يسير سيرا عاديا وإن رأى بعض خصومه أنه كان ينطوى على مآخذ ونواحى قصور . وقد رأينا عند استقالة وزارة جميل مردم بك تحت ضغط الرأى العام بسبب سوء الحالة فى فلسطين أن رئيس الجمهورية وجد صعوبة غير يسيرة في إقامة وزارة تخلفها فظلت البلاد بدون وزارة مدة عشرين يوما . ولو كان البرلمان السورى أداة تدار باليد لكانت الوزارة الجديدة ألفت فى ٢٤ ساعة .

وكان البرلمان السورى يضم نحوا من ١٣٦ نائبا والأحزاب السياسية فيه ثلاثة هى : الحزب الجمهورى (حزب الحكومة) والحزب الوطنى الذى حل محل الكتلة القديمة وحزب الشعب . والأول يرأسه جميل مردم بك ويمثله فى المجلس حوالى ٥٠ نائبا أكثرهم من أعيان الأقاليم والعشائر والقبائل ذوى النفوذ فى دوائرهم ومعظمهم ممن يضمن لهم نفوذهم فى أقاليمهم الفوز فى

أية انتخابات مهما تمكن صفة السياسة الحكومية . وليس لهذا الحزب أندية ولا لجان بين الشعب وقوته النيابية محصورة فى البرلمان وهو الذى يسند الحكومة ويعين رياسة الجمهورية . والحزب الثانى (الوطنى) كان برأسه السيد نعمة العظمة ثم تخلى عن رياسته فظل عاملا تتولى إدارته لجنة ثلاثية مؤلفة من وكيله السيد لطفى الحفار من الرؤساء السابقين ، والدكتور كيالى من الوزراء السابقين أيضا والسيد صبرى المسلى أمينه العام . والحزب الثالث (الشعب) يرأسه السيد رشدى الكخيا من زعماء حلب . ولكلا الحزبين الثانى والثالث أندية ولجان شعبية من أنصاره فى المدن السورية وخاصة دمشق ويمثل كلا منهما فى المجلس بضعة وثلاثون نائبا . والحزب الوطنى يعامل الحكومة ورياسة الجمهورية أما حزب الشعب فيعاونهما وهناك حوالى عشرة نواب من المستقلين . ومن أبرز اتجاهات حزب الشعب الواردة فى برنامجه أنه يجد الاتحاد مع بعض الدول العربية المجاورة (العراق) بقدر الامكان للتذرع بقوة الاتحاد إزاء المشاكل الخارجية وأخصها مشكلة فلسطين . والحزب الوطنى لا يعارض هذه السياسة حين يرى الظروف صالحة لتنفيذها .

وكانت وزارة السيد خالد العظم قبل الانقلاب تعد وزارة مؤقتة لأن رئيسها محايد لا ينتمى إلى أحد الأحزاب الثلاثة . كما أنه ليس بريطانيا ومثله فى ذلك بعض أعضائها ، وقد شد أزرها لدى البرلمان وزراء الحزب الجمهورى وعضدها رئيس الجمهورية وبعض نواب الحزب الوطنى ، إذ كانت الأزمة الوزارية قد طالت وكانت الحالة فى فلسطين تستدعي وجود حكومة مسئولة عاملة تواجه المشكلة وتشترك مع الحكومات العربية فى حلها . وقد تعرضت هذه الوزارة لنقد المعارضة والطعن فى حكمها . وجاء بعض الطعن عن طريق نقد الجيش فى أمور معينة بعد أن أوقفت الحكومة بعض الضباط لأسباب رأتها

داعية إلى ذلك . وكان الجيش قد قام بواجبه فى فلسطين وخاصة عند الاستيلاء على مستعمرة مشمار وطرد اليهود منها . وكان لهذا الجيش بعض مطالب خاصة فلما طعن فيه فى البرلمان ولم تجب الحكومة مطالبه عد قائده أن فى ذلك غضاضة عليه وعدم اهتمام بمطالبه وتقصير فى تقديره بعد جهاده وتضحياته وكان ينسب إلى ذوى النفوذ التدخل فى شئون الحكومة فاستند قائد الجيش إلى ذلك كله لاتهامه ولى الامر بمخالفة النظام الديموقراطى وقام قومته علي الرئاسة وعلى الحكومة معا وعد الامر داخليا يراد منه إقامة حكومة جديدة فى البلاد كما أذاع على الملأ غداة الانقلاب .

وقع الانقلاب

ولا شك أن قائد الجيش الزعيم قد كسب المعركة الأولى فى حركة الانقلاب تلك الحركة التى جاءت من الداخل لا من وحى الخارج والتى كان السبب المباشر فيها تذمر الجيش ، ويبدو كذلك أن الشعب السورى كان موافقا على ذلك الانقلاب الذى تم دون اهراق نقطة واحدة من الدم بل «دون أى لطمة» على حد تعبير الكولونيل حسنى الزعيم نفسه . وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشعب السورى لم يكن متمسكا برجال الحكم السابقين وأن الرأى العام الذى تلقى هذا الانقلاب بالارتياح يصبو إلى تحسين أساسى فى الحالة الاجتماعية والنظام الإدارى فى البلاد والى توزيع عادل في المنافع والواجبات وإلى استخدام الشباب على نطاق أوسع فى ميدان الاختصاص ثم إلى احترام أعم لكل مواطن مهما كانت حرفته . ولقد تلقت سوريا تلك الاحداث بكل ما توحي به الأشياء الجديدة من الاهتمام . إلا أنه كانت هناك جولة أخرى تعين على الزعيم حسنى الزعيم أن يكسبها وهى أن يبنى عهدا جديدا

أقل اقطاعية وأعظم تفهما للمصلحة العامة وأكثر عدالة ومساواة . وللوصول إلى هذا الهدف كان عليه أن يعيد البلاد إلى ظل الدستور خصوصا وأن جميع رجال الأحزاب السياسية فى سوريا بما فيهم زعماء حزب الشعب يرون أنه من الضرورى أن تقوم حكومة مؤقتة تتألف من البرلمانيين ومن الأشخاص الذين أجمع الناس على احترامهم لتتولى زمام الحكم بأسرع ما يمكن ورأوا فى الوقت نفسه وجوب تأليف لجنة من الاختصاصيين لوضع قانون للانتخاب وبعد ذلك يدعى الشعب إلى إبداء رأيه فى الاعمال التى تمت عن طريق الانتخابات العامة وأخيرا وجوب أن تخلي هذه الحكومة المؤقتة المكان لحكومة شرعية تدعي لادارة دفة البلاد وبهذه الطريقة يتسنى لسوريا أن تمشى بخطى ثابتة نحو التقدم والازدهار .

صحة سائغة :

ووقفت فى وجه حسنى الزعيم صعوبات جعلت مهمته أشق مما كان يتصور وهى صعوبات داخلية وقانونية ودستورية ، وصعوبات خارجية تتعلق بعلاقات سوريا بالعالم الخارجى وعلى الأخص بالعالم العربى وجامعة الدول العربية .

مناقشة شرعية الانقلاب :

وأهم تلك الصعوبات الخروج من الحالة الواقعية إلى الحالة الشرعية فى كل انقلاب وعلى وجه الخصوص فى الانقلابات العسكرية التى تعتمد على قوة الجيش وهى صعوبة ناشئة من طبيعة الانقلاب نفسه ، ملازمة لإسمه ، مستمدة من غايته ووسيلته ، لذلك نراها ماثلة فى أساس كل صعوبة تصادفه فالقوة تخضع ولا تقنع ، وليس الخضوع الاجبارى وبالاكراه والقوة من وسائل

الاستقرار . وما دام الوضع يستند إلى القوة فلا يمكن أن يقال انه وضع عادى أو شرعى ، واستخدام القوة يغرى بمواصلة استخدامها ، وكلما أمعن أصحاب الانقلاب فى الالتجاء إليها ابتعدوا عن الأوضاع الشرعية بدلا من أن يقتربوا منها ، فهى حلقة مفرغة تحتاج إلى الكثير من الحكمة وحسن النية وضبط النفس ومراجعة الضمير .

والزعيم حسنى الزعيم أسقط نظام الدولة بقوة الجيش ؛ واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وعزم على تعديل الدستور . فبأى حق يفعل قائد الجيش هذا كله مهما أيده الجيش وأطاعه ؟ إن الأمة السورية هى مصدر السلطات وحدها . وكيف السبيل إلى معرفة رأيها الصحيح فيما وقع وفيما يراد ؟ ، بالانتخابات ؟ . وكيف يمكن أن تعبر سوريا عن رأيها الصحيح بعد أن تدخل الجيش ؟ . كانت هذه المشكلة هى أدق مشكلة أحرجت حسنى الزعيم بعد الانقلاب وترتب عليها صعوبة أخرى هى خوف رجالات سوريا وحذرهم من التعاون معه على هذا الأساس والذى يعتبر أقرب إلى الدكتاتورية العسكرية منه إلى الديموقراطية النيابية .

وقد أوحى العناء الذى لقيه الكولونيل حسنى الزعيم فى وضع أى سياسى من كبار ساسة الحكومة تحت حمايته بأن النزاع لم يكن بين حزب سياسى وآخر بل بين الطبقات السياسية المحدودة وبين الطبقات المتوسطة التى لم تظفر إلا بنصيب ضئيل من السلطة حتى ذلك الوقت ، كما أوحى قراره بإجراء انتخابات جديدة وترك أمر الإدارة فى الوقت ذاته إلى الموظفين المدنيين (الأمناء والعاملين) بأن الساسة يقفون إلباً واحدا عليه وكان المهم عليه أن يعرف أو يجد أداة أخرى للحكم أفضل من تلك الأداة ، خصوصا وأن سوريا لا تفتقر إلى الأكفاء من الرجال رغم أن الذين أوتوا الخبرة السياسية

قليلون . وليست سوريا أيضا بفقيرة فى أصحاب المثل العليا بين الشباب المثقف ممن يعنون بأمور الشعب .

ارتباك السياسة فى أيام الانقلاب الأولى :

وظهرت بعض البوادر المؤسفة فى سياسة الزعيم حسنى الزعيم تتلخص فى الأمور التالية :

١ — أغلق الزعيم الكثير من الصحف وحل الأحزاب السياسية وأحال بعض رجال الدولة إلى المحاكمة العسكرية وقرر إرجاء الانتخابات إلى ما بعد الفراغ من هذه المحاكمات . وكل هذه إجراءات عرفية تزيد الموقف تعقيداً وتفتح أبواب الشك .

٢ — أعلن الزعيم عن عزمه على تقوية الجيش وفرض ضرائب تصاعدية لهذا الغرض . ولا شك أن هذه الضرائب التصاعدية هى خير الأنظمة المالية وأن تقوية الجيش أمر محمود ولكن خشى البعض أن تقوية الجيش وفرض الضرائب لايراد بهما وجه الوطن بل توطيد دعائم الحكم العسكرى إذ فى ذلك الجو العسكرى الخالص فى سوريا وسيادة رجال الجيش بكافة طبقاتهم كان كل شك يفسر لصالح الحكم العسكرى .

٣ — أعلن الزعيم عن نيته فى ترشيح نفسه للجمهورية وهذا حسن إذ لا بأس أن يتطلع مثله إلى هذا المنصب الخطير خصوصا وأن الحكم الديموقراطى الجمهورى يسمح لأى شخص تتوفر فيه الشروط بترشيح نفسه للرئاسة . ولكن حين يجىء هذا الترشيح من قائد الجيش بعد انقلاب عسكرى

وبعد تعديل نظام الدولة فى ظل الحكم العسكرى يكون ذلك إيذاناً باستمرار الحكم العسكرى مهما حاول أن يلبس لبوس الوضع الدستورى السليم .

(٤) صرح الزعيم أنه قام بحركته لأن رجال الحكومة السابقة أو العهد السابق قد اتبعوا سياسة غير وطنية فأبرموا الاتفاق المالى مع فرنسا والاتفاق مع شركة النفط الأمريكية وأرادوا الدخول فى مفاوضات الهدنة مع اليهود . وإذا به يحاول ـ بعد الانقلاب ـ تطمين اليهود و (الدكتور بانش) والدول الأجنبية وسكرتيرية هيئة الأمم من قيام الحكومة الجديدة بالالتزامات الدولية جميعها ومنها التفاوض مع اليهود وتنفيذ الاتفاق المالى على فرنسا واستمرار المفاوضات مع شركة التابلاين وهكذا التزم الزعيم نفس السياسة التى وصفها بأنها غير وطنية .

ومع ذلك فيجب إدراك حرج الموقف فى ذلك الوقت وصعوبة التماس المخرج منه وتقدير العوامل التى تتنازع تفكير زعيم الانقلاب وتملى عليه قراراته .

الانقلاب ونظام الحكم فى الشرق العربى

وأثار الانقلاب السورى فيما أثار بعض الأمور الحساسة فيما يتصل بعلاقة سوريا بالدول العربية وخاصة ما كان متعلقا بنظام الحكم فى تلك الدول ثم ببعض المشاريع السياسية التى تهدف إلى انشاء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب. فرغم كون الانقلاب العسكرى فى سوريا داخليا بحتا إلا أن رابطة الاخاء والمصلحة المشتركة التى تربط دول الجامعة العربية ـ وسوريا إحداها ـ تدخله فى نطاقها . وقد أخذت بعض الصحف الأوربية فعلا تنتقد أنظمة الحكم فى الشرق العربى كله من أجل هذا الحادث وقيل إن بعضها ذكر أن حركة الانقلاب فى سوريا تدل على أن الديموقراطية فى البلدان العربية كلها لا تزال صورية .

الانقلاب السورى وسوريا الكبرى

وأثار الانقلاب السورى الأخير من جديد موضع سوريا الكبرى الذى مازال يداعب أفكار نفر من ساسة بعض الدول العربية . ولاشك أن الحديث الذى أدلى به الملك عبد الله فى ٧ إبريل سنة ١٩٤٩ يشعر بأن هذا المشروع جاوز نطاق التفكير فيه إلى نطاق التفكير فى تنفيذه ، وأن أنصار هذا المشروع ومحبذيه كانوا يرون فى الانقلاب السورى إحدى الفرص السانحة لتحقيقه . ولأهمية هذا المشروع نرى أن نعالج علاقته بسوريا بشىء من التفصيل . يبدو أن مطامع الدولة الأردنية الناشئة لا تقف عند حد فهى قد تحولت فى السنوات الثلاثة الأخيرة من إمارة صغيرة هادئة إلى مملكة . وها هى تطالب بضم جزء من فلسطين العربية إليها وبمنفذ لها على البحر الأبيض سواء كان ذلك عن طريق غزة أو يافا أو غيرها . ثم هاهى تسعى إلى إنشاء دولة كبرى تكون هى نواتها تتألف من المملكة الأردنية الهاشمية والعراق وسوريا معا . وليس ثمة اعتراض جدى على قيام هذه الدولة سواء أصبحت تعرف باسم سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى إذا كانت تلك هى حقا مشيئة الشعوب ذات الشأن ، أما أن يتم ذلك قسرا وخاصة دون موافقة الشعب السوري الذى جاهد طويلا للفوز باستقلاله فهذا شىء مغاير . ولا نظن أن الدول الأخرى المرتبطة بميثاق الجامعة العربية يمكنها الإغضاء عنه أو السكوت عليه .

التباعد بين سوريا وشرق الاردن :

ولسنا نجهل أن شرق الأردن كان فى العهد العثمانى جزءاً من سوريا التى كانت قبل الحرب الأولى إحدى الولايات العثمانية وأنه بعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها أعلنت سوريا ومن ضمنها شرق الأردن فى سبتمبر ١٩١٨ انفصالها عن الدولة العثمانية واستقلالها تحت حكم سمو الأمير فيصل ملك العراق فيما بعد ، ولكن الأحداث العالمية فرقت بين سوريا وشرق الأردن فوضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسى وبسط الانجليز نفوذهم فى شرق الأردن مستندين فى ذلك إلى اتفاق (سايكس — بيكو) المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩١٦ والتى كانت تقضى بأن تكون البلاد الواقعة جنوبى الخط المعروف بخط سايكس بيكو وهي بلاد شرق الأردن من عجلون شمالا إلى الطفيلة جنوبا فى منطقة النفوذ البريطانى . وبينما استمرت سوريا خاضعة للانتداب الفرنسى تسكن له تارة وتثور عليه أخرى حتى أمكنها زحزحته والتحرر منه نهائيا فى عام ١٩٤٥ — ٤٦ ، كان إقليم شرق الأردن يتطور تطورا آخر بعد أن استقر الأمير عبد الله بن الحسين فى عمان ابتداء من مارس سنة ١٩٣١ وإعلانه تأليف أول حكومة مدنية فى امارة شرق الأردن وبذلك اعترفت الحكومة البريطانية فى مايو ٢٧ سنة ١٩٢٣ مع بقاء شرق الأردن خاضعا للانتداب البريطانى . وفى ابريل سنة ١٩٢٨ وضع أول قانون أساسى لامارة شرق الأردن نص فيه على تعهد سمو الأمير عبد الله بأن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية فى كثير من الشئون . وبينما انضمت سوريا إثر انتهاء الانتداب الفرنسى وإعلان استقلالها إلى هيئة الامم المتحدة كعضو أصيل فيها واشتركت اشتراكا فعليا سنة ١٩٤٥ فى مؤتمر

سكان فرنسسكو الذى وضع ميثاق هذه الهيئة العالمية ، انصرفت إمارة شرق الاردن إلى استكمال مقومات استقلالها فعقدت مع انجلترا عام ١٩٤٦ معاهدة الصداقة والتحالف الاردنية البريطانية التى اعترفت فيها انجلترا بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالا تاما وبصاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين سيدا عليها . وأعقب ذلك إعلان تحول هذه الامارة إلى مملكة وصدور الدستور الاردنى الجديد في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وإبرام معاهدة التحالف الجديدة بين بريطانيا ومملكة الاردن الهاشمية بعمان (١٥ مارس ١٩٤٨) تلك المعاهدة التى تستند إليها الآن المملكة المشار إليها لإثبات صلاحيتها لعضوية هيئة الامم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة . هذه الاحداث وغيرها مما لم نذكره قد أوجدت دون شك لكل من سوريا وشرق الاردن وضعا خاصا وكيانا مستقلا لايجوز إغفاله فلا يمكن فى وقتنا هذا لضم إقليمهما إلى بعضهما الاكتفاء بأنهما كانتا فيما مضى وخاصة فى العهد العثمانى جزأين من ولاية واحدة بل لابد لجواز هذا الضم وصحته من أن يتم على وفق إرادة كل من الشعبين واختياره الحر لا نزولا على رغبة تفرض .

هذا فضلا عن أن سوريا وشرق الاردن كلا هما عضو أصيل فى جامعة الدول العربية فلا أقل حتى مع اتفاقهما على تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى من تحسس شعور الدول العربية الاخرى فى هذا الصدد . ولا يخفى أن بعض هذه الدول يرى فى تحقيق هذا المشروع ميلا إلى الاخلال بتوازن القوى فى هذه المنطقة من العالم : وللتوازن الدولى أهميته فى بث روح الطمأنينة لدى الدول التى يعنيها الامر .

سوريا الكبرى وميثاق الجامعة العربية

أما إذا تم هذا المشروع سواء عن طريق القوة أو الخدعة فان تحقيقه على هذا الوجه يعد خرقا لميثاق جامعة الدول العربية نصا وروحا . فميثاق الجامعة العربية إنما عقد ـ كما ورد فى ديباجته ـ بين سوريا وشرقى الأردن والعراق ... الخ تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، كما أشير بصريح العبارة فى المادة الثانية منه إلى أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها .

ولا شك أن محاولة إحدى دول الجامعة ضم كل أو بعض اقليم دولة أخرى عضو فيها على غير إرادة شعب هذه الأخيرة لا يتفق مع الغرض المشار إليه كما أن مجرد التفكير فى هذا الضم يجافى روح الميثاق . ولم يسع شعب مصر إلا أن ينظر بعين القلق إلى تلك الاشاعات التى تترى بشأن هذه المحاولات التى تعمل فى الظلام حينا وفى النور حينا آخر منتهزة فرصة الانقلاب خشية أن يتخذ الطامعون تلك الفرصة للقضاء على سيادة سوريا واستقلالها الذين جاهد شعب سوريا من أجلهما طويلا وأفنى فى سبيلهما زعماؤه أمثال شكرى القوتلى أعمارهم . وإذا كان الميثاق فى مادته الثامنة قد جعل نظام الحكم فى كل دولة من الدول الأعضاء من اختصاص هذه الدولة وحدها ، وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية على ما بدا وكما دل عليه موقفها من حوادث اليمن سياسة الترقب والانتظار فليس معنى ذلك أن تتغاضى عن العلاقة بين

الانقلاب الداخلى فى سوريا وبين تحقيق سوريا الكبرى ، وموقفها فى ذلك مثل موقف باقى الدول العربية .

علاقة سوريا الكبرى بالانقلاب :

فكان ذلك سببا للتحفظ الذى أظهرته حكومة مصر تجاه الحكومة الانقلابية السورية وامتنع المسئولون المصريون عن ذكر موقف مصر تجاه الانقلاب إلا بعبارات غامضة وانتهزت العراق هذه الفرصة واعتقدت أن حكومة سوريا العسكرية فى أشد حاجة إلى يد عربية تمتد إليها لتساعدها على الخروج إلى الحالة الشرعية المعترف بها خصوصا وأن الصهيونيين بفلسطين انتهزوا فرصة الانقلاب وقاموا ببعض المناوشات على الحدود وراوغوا فى مفاوضات الهدنة بينهم وبين السوريين . واعتقدت العراق أن الزعيم سيصافح أول يد تتقدم إليه لشدة حاجته إلى مؤازر .

تدخل العراق :

وهنا توجه نورى السعيد باشا وهو المعروف بميله لسوريا الكبرى إلى دمشق ليجرى بعض المحادثات مع الكولونيل حسنى الزعيم وكان غرضه من ذلك المحادثات ظاهريا :

١) مؤازرة سوريا فى عهدها الجديد مع احترام استقلالها .

٢) توثيق أواصر الصداقة بين الدول العربية عامة .

٣) أن اختيار نوع الحكم من حق الشعب السوري وحده .

٤) عقد تحالف عسكرى ضد أى عدوان يقع على سوريا من أية ناحية صهيونية وغير صهيونية

٥) تنسيق الأوضاع الاقتصادية والتجارية بين سوريا والعراق .

الاتفاقية العراقية السورية الأردنية وفشلها :

ولكن فى الواقع كان غرض نورى السعيد باشا من هذا السفر عقد اتفاقية عسكرية ثلاثية بين العراق وسوريا وشرق الأردن ثم يلحقها بروتوكول اقتصادى متدرجا بذلك نحو التوحيد الكامل بين الدول الثلاث فى الهلال الخصيب .

وأهم ما فى مشروع الاتفاق العسكرى الذى عرضه السعيد باشا على الزعيم :

١) يجرى توحيد القيادة تدريجيا .

٢) تتعاون قوى الدول الثلاث المشتركة على رد العدوان الخارجى مهما يكن هذا العدوان .

٣) يتعهد العراق بتنظيم القوى الجوية السورية .

٤) يجرى تبادل البعثات العسكرية بين الدول الثلاث بالتمرين فى القطاعات العسكرية ودراسة استعمال الأسلحة .

أما البروتوكول الاقتصادى فيتضمن :

١) رفع الحواجز الجمركية .

٢) إلغاء جوازات السفر بين البلدان الثلاثة .

٣) تنظيم عملة البلدان الثلاثة على أساس واحد :

٤) تأسيس وحدة اقتصادية مشتركة .

٥) تحفظ الجانب السورى مبديا رغبته فى اشتراك لبنان في البروتوكول الاقتصادى نظراً للوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان .

وشاع أن هذه الاتفاقية وقعت بالفعل وأن الهدف من التكتم هو التريث حتى يتم اعتراف الدول العربية جميعها بالوضع السورى الجديد . بل وشاع أيضا أن تلك الاتفاقية جاءت بناء على طلب حسنى الزعيم نفسه ، وهنا اعتقد الرأى العام العربى أن السياسة الخارجية لحسنى الزعيم وضحت خطوطها وبانت معالمها . وكان رد الفعل أن ظهر القلق فى التصريحات الرسمية المصرية والسعودية . فصرح مصدر رسمى فى مصر بأن اعترافها بحكومة الزعيم سابق لأوانه وأنه سيراعى بشأنه مدى صحة ما أذيع عن فساد نظام الحكم السابق كما سيراعى استتباب الأمن للحكومة الجديدة وقبول الشعب السورى لها (وعدم خضوعها لأى نفوذ أجنبى) . والمفهوم أن مصر لا تحبذ مشروع سوريا الكبرى .

التسوية السورية المصرية :

وكان الجو ملبداً بالغيوم . لقد كسب الزعيم العراق وشرق الأردن ولكنه خسر مصر والمملكة السعودية فأخذ يوازن بين ربحه وخسارته . ولكنه وجد نفسه خاسراً فى تلك الصفقة لأن مصر أقوى الدول العربية وأعظمها ثقافة وتقدما واجتماعا وجيشا . وظل الجو مكفهرا إلى أن طرق الزعيم باب الملك مصر .

وسويت المسألة مع مصر تسوية كاملة وأعلن الزعيم فى جلاء معاداته

لمشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب وتكذيبه لكل ما صدر من التصريحات والإشاعات بهذا الشأن فأسدل الستار بعنف على ذلك المشروع ؛ بل ولم يقف الزعيم عند هذا الحد بل هاجم شرق الأردن مهاجمة عنيفة وأعلن أنها ستنضم إن آجلا أو عاجلا (كمحافظة عاشرة فى سوريا المستقلة) .وهو تصريح بعيد عن اللياقة الدبلوماسية

الانقلاب حركة داخلية :

ومن هنا وضح شيء خطير كان غامضا ومتغلقا على الأفهام وهو سر الانقلاب السورى وهل هو داخلى أم خارجى . واعتقد والحالة هذه أن الانقلاب كان داخليا بحتا وأن ما اكتنفه من غموض خارجي كان راجعا إلى انتهاز بعض الدول ذوى النيات الغير سليمة ذلك الانقلاب فى تنفيذ مشروعات معينة أو فى محاولة تنفيذها . وحتى لو قيل إن الزعيم كان يرحب بتلك المشروعات ولكنه وجد مصلحة سوريا الحالية لا تتفق معها فالرد على ذلك هو أن العبرة بالنتائج لا بالمقدمات والنتائج الملموسة أمامنا تحدث أن الزعيم أوصد الباب فى وجه أنصار الاتحاد .

مسوغات الانقلاب

ولنا أن نتساءل . . بأى حق يفعل قائد الجيش السورى ما فعل من انقلاب مهما أيده الجيش وأطاعه ؟ يرى البعض أن هذا الانقلاب كان سيحدث إن عاجلا أو آجلا وإن قام به الجيش أو أى طائفة أو عنصر ذلك لأن سوريا كانت حينئذ على فوهة بركان وظلت السحب القاتمة تتجمع شيئا فشيئا منذ أعلنت الأحكام العرفية هناك بمناسبة التدخل العسكرى

في فلسطين . وكانت معلنة لمدة ستة أشهر تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكان جميل مردم بك هو رئيس الوزارة والحاكم العام العسكري في ذلك الحين وجرت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة النفط الأمريكية لمد الأنابيب عبر الأراضي السورية من المملكة السعودية إلى ساحل لبنان . وورد ضمن نطاق الاتفاقية التي تجرى المفاوضات بشأنها ما يبيح للشركة إقامة مطارات ومواقع لحماية الأنابيب . فاعتبرت هذه الأحكام ماسة بالسيادة السورية وقام الطلبة في دمشق بمظاهرة احتجاج على تلك الأحكام وكان ذلك في شهر نوفمبر ١٩٤٨ . ففرق البوليس المظاهرة ولكنها عادت بعد ثلاثة أيام واشترك فيها الطلبة وغير الطلبة وممثلون للهيئات وبعض الأحزاب والكثيرون من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم . وقد تضخم موضوع الشكوى من القائمين بالأمر . فلم يقف عند حد أحكام مشروع اتفاقية النفط بل تجاوزها إلى الشكوى من سوء الادارة البالغ والانين من الرشوة والسرقات واستغلال الموظفين لنفوذهم في مناقسة النجار وامتناع الخبز وشدة الغلاء وتضخم النقد السوري وانطفاء النور . فكان رد الفعل من ذلك كله مطالبة وزارة جميل مردم بك بالاستقالة فاستقالت الوزارة وصدر الأمر في فترة الانتقال باستبقائها لادارة الاعمال حتى تؤلف الوزارة الجديدة وعهد للجيش بالمحافظة على الامن وتحت سلطانه الدرك والجندرمة والامن العام جميعه . وتولى الجيش المحافظة على الامن برياسة الزعيم وتولاها طوال اسبوعين كاملين دون رقيب إذ كانت مناصب الوزارة شاغرة بين استقالة مردم وتولي العظم وقد تلاحم الجيش أثناء توليه المحافظة على الامن بجماعة مسلحة من حزب التقدم الاشتراكي أو الاشتراكي

الاسلامى الذى برأسه النائب فيصل العسلى وأصيب فى التلاحم نفر من الفريقين. فلما ألفت الوزارة الجديدة وتقدمت للبرلمان انتقد الأخير الامر الصادر بسيطرة الجيش واعتبره غير دستورى فأقر الرئيس الجديد (العظم) ذلك وأصدر أمرا بإلغائه . وحمل العسلي على الجيش وتصرفات قائده العام وراح إلى حد رميه بالخيانة العظمى . واجتمع حسنى الزعيم وطالب باجراء تحقيق سريع والنظر فى نتائجه . ورفع القائد الأحتجاج إلى رئيس الجمهورية فجاءه رد اعتبره تسويفا ومماطلة خصوصا وأنه ظن أن موقف النائب العسلى على تفاهم مع رئيس الجمهورية بسبب ما بينهما من صلة قربى . . وتحقق من صدق ظنه حين بلغه نبأ عزله من قيادة الجيش .. ووصل إلى علمه أن مرسوم عزله سيوقع ليلة ٣ مارس فلم يمهل شكرى القوتلى كى يوقعه .. واعتقله ..

موقف الدول

وننتقل الآن إلى دراسة موقف الدول من الانقلاب ونبينه فى اختصار . أولا :

شرق الاردن

مهما قيل فى أطماع الملك عبدالله فى سوريا وفلسطين فإن هناك فى الواقع أمورا أشد وأقسى تسير سياسته ألا وهى مشاكل شرق الأردن الداخلية نفسها . فهى تواجه أزمة مالية حادة بسبب فقر مواردها إزاد نفقاتها المتزايدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين ثم بسبب هؤلاء اللاجئين أنفسهم وهم طبقة أكثر ثقافة وتقدما من أهالى شرق الأردن أنفسهم فمنهم المدرسون والمحامون والأطباء

والتجار الفلسطينيون . وهؤلاء اللاجئون لا يستطيعون مغادرة شرق الأردن إلى أية دولة عربية أخرى حسب أوامر الملك عبد الله وهم كذلك لا يستطيعون العمل في تلك الدولة الصغيرة ذات الموارد الضيقة التافهة . ثم هم كذلك غاضبون بسبب نتائج معاهدة الهدنة بين اليهود وشرق الأردن وما ترتب عليها من احتلال اليهود قرى زراعية عديدة قدر ثمنها بما لا يقل من ٥٠ مليونا من الجنيهات . وقد أثار هؤلاء اللاجئون الملك عبد الله وزادوا من حماسه لمشروع سوريا الكبرى لما في ذلك من فائدة لهم إذ يستطيعون في دولة كبيرة (كسوريا الكبرى) أن يجدوا سبيلا للرزق أضمن وأوفر . واعتقد الطرفان (الملك عبد الله واللاجئون) ان الانقلاب فرصة طيبة لتحقيق أطماعهم ولذلك أظهروا ترحيبهم به في بادىء الأمر ولكنهم صدموا صدمة عنيفة حين لمسوا الرفض القاطع المانع من الزعيم حسنى لتلك المشروعات ولاحت في الجو سحب قاتمة تنذر بالشر بين البلدين !!..

لبنان

يكن اللبنانيون لشخصية شكرى القوتلى احتراما كبيرا وحبا لوطنيته . ولذلك قابلوا الانقلاب بفتور شديد وهجوم صحفى بارد . وتحفظت حكومة لبنان بالنسبة لحكومة الانقلاب ولكن لاح في الجو اتفاق بين رجال المعارضة اللبنانية والزعيم حسنى الزعيم خشى رياض الصلح بك مغبة الأمر وسارع إلى الاتفاق مع الزعيم خصوصا ولبنان وسوريا وحدة اقتصادية متماسكة .

العراق

ويشبه موقف العراق موقف شرق الأردن من حيث رغبتها في انشاء

دولة سورية اتحادية على هيئة الهلال الخصيب . ولوحت العراق (كما ذكرنا) بمخالفة عسكرية ولكن نظرا لما أحاط تلك المخالفة من الغموض والإشاعات فشلت الفكرة .

انجلترا :

كانت تتمنى تحقيق مشروعات الملك عبد الله الاتحادية لما فيها من ضمان لمصالحها فى الشرق الأوسط وهى تضمن تحقيق تلك المصالح فى شرق الأردن لارتباطها معها بمعاهدة تكفل لها نفوذاً كاملا هناك . وباتحاد سوريا تحت تاج الملك عبد الله تستطيع انجلترا بسط نفوذها على منطقة أكبر من شرق الأردن وتعوضها عن فقدان نفوذها بفلسطين ومصر وتضعضع هذا النفوذ فى العراق ، وقد استاءت حين رفض الزعيم تلك المشروعات الاتحادية ومع ذلك لم تشأ أن تكشف عن النقاب وسترت موقفها باعترافها أخيراً بحكومة الزعيم .

دول أخرى :

وقد شرحنا موقف مصر بتفصيل فى مواضع مختلفة . أما عن موقف فرنسا فانه يتحدد حين نذكر أن فرنسا يهمها ألا ترث انجلترا نفوذها فى الليفانت وعلى ذلك فهى تعارض مشروعات الملك عبد الله ومن ثم يهمها أن يظل الانقلاب السورى وحكومته بعيدين عن تلك المشروعات .

جامعة الدول العربية :

ولعل النتيجة السيئة التي ترتبت على الانقلاب ما يتعلق بجامعة الدول العربية . فقد كان الجو متوترا قليلا بين دول الجامعة نتيجة للتيارات السياسية المتباينة التي أظهرتها حرب فلسطين وكادت السحب تنقشع ولكن الانقلاب أظهر هوة الخلاف بوضوح وجلاء وجعلها صعبة التوفيق بين وجهات النظر في محوري السياسة العربية ونعني بهما محور القاهرة ـ دمشق ـ جدة ومحور بغداد ـ عمان

هذه لمحة موجزة أردنا بها أن نلقي بعض الضوء على ذلك الانقلاب العسكري وهو الحادث الأول من نوعه بعد تحرر سوريا من النفوذ الغربي .

عبد الرازق عبد القادر

بكالوريوس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
كلية التجارة — جامعة فاروق الأول

obeikandl.com